لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة
شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة
البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة
ص.ب 23915 ـ الصفاة
الرمز البريدي: 13100 الكويت
أو على بريدنا الإلكتروني:
syrianaffairs@alanba.com.kw

«التعليم العالي» تصدر قراراً حول تعليمات مرسوم منع التدخين

أصدرت وزارة التعليم العالي قرارا تنظيميا حول التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي 62 للعام 2009، القاضي بمنع التدخين وبيع منتجات التبغ وتقديمها في الأماكن العامة.

ويتضمن القرار منع التدخين وبيع منتجات التبغ وتقديمها في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد والمنشآت التعليمية وأثناء الاجتماعات والمؤتمرات والمحاضرات والأنشطة التدريبية والندوات الرسمية على ان تقوم الجهات المعنية في الجامعات والمعاهد والمنشآت التعليمية بتوفير جناح مستقل جيد التهوية مخصص للمدخنين.

كما يتضمن القرار العقوبات المسلكية بحق المخالفين المنصوص عليها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة.

مجلس الشعب يقر قانون العمل الجديد

الحكومة ترفع المعاشات التقاعدية.. لـ «الأحياء» فقط

بروين إبراهيم

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأسبوع الماضي برئاسة م.محمد ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء على رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية البالغ الآن 6010 ليرات سورية، وذكر أحمد بقلي مدير عام المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات أن المستفيدين من هذا الأمر من الخاضعين لقانون التأمين والمعاشات سيصل عددهم إلى 31517 مستفيدا وأن المستفيدين منه من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية سيصل عددهم إلى 21016 مستفيدا، مبينا أن الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بموجب هذا القرار أصبح لا يقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ 6010 وأن هذا الحد يجب ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور في حال حصول أي زيادة على الرواتب والأجور.

وأكد بحسب موقع «سيرياستيبس» أن المستفيدين من القرار هم المتقاعدون الذين هم على قيد الحياة دون غيرهم ودون أي أثر حالي يسبق تاريخ نفاذه مؤكدا أن الهدف من هذا القانون هو رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بغية تحسين الأوضاع المعيشية للمتقاعدين وتحقيق المساواة بين المتقاعدين القدامى والجدد إضافة لتحسين أوضاع المتقاعدين من أصحاب المعاشات التقاعدية الضئيلة، مشيرا إلى أن القانون سيعتبر نافذا من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.من جهة أخرى، أقر مجلس الشعب الاثنين الماضي مشروع قانون العمل الجديد، وناقش المجلس المواد من 274 إلى 280 من مشروع القانون، ووافق المجلس بالأغلبية على تعديل المادة 274 التي علقها المجلس في جلسته السابقة لمناقشتها من قبل لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية والخدمات ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، حسبما نقلت وكالة سانا للأنباء.

ونصت المادة بعد التعديل على: «مع عدم الإخلال بالمواد السابقة تفرض الغرامات المذكورة لمخالفي أحكام القانون بقرار من الوزير بناء على اقتراح المفتشين المختصين، ويتم استيفاء هذه الغرامات مباشرة من صاحب العمل المخالف بموجب إيصالات مالية نظامية وفي حال عدم التسديد يتم استيفاؤها وفق قانون جباية الأموال العامة».

من جهتها، أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د.ديالا الحاج عارف إلى أن وضع صلاحية فرض الغرامات على مخالفي أحكام القانون بيد الوزير سيسهم في الإسراع بتحصيل الغرامات، مؤكدة أن فرض الغرامات على المخالفين يهدف إلى ردع أصحاب العمل عن مخالفة أحكام القانون، كما نصت المادة على: أن «تؤول إلى وزارة المالية جميع الغرامات الناجمة عن مخالفات أحكام هذا القانون».

ويتألف مشروع قانون العمل الجديد الذي ينظم العمل في القطاع الخاص في سورية من 280 مادة جرت مناقشتها على مدى عدة جلسات ويتضمن العديد من المزايا لجهة إلزام أصحاب العمل بتشميل العمال بالتأمينات الاجتماعية، وتوثيق عقود العمل وعدم قبول الاستقالات المسبقة، ومنح العمال زيادة دورية في الرواتب وإعطاء المرأة حقوق الحصول على إجازة أمومة وزيادة مدد الإجازات السنوية والوفاة والزواج وتأمين الطبابة وتوفير الصحة والسلامة المهنية.

عدوى الأجور الباهظة تصل إلى الدراما السورية..ولا عزاء لمنى واصف وخالد تاجا والمخضرمين

جمال سليمان أعلى الفنانين السوريين أجراً بـ 12 مليوناً.. و«النمس» يطارده

في نهاية الثمانينيات عندما أنتج مسلسل هجرة القلوب إلى القلوب لم يتقاض جمال سليمان عن مجمل العمل أكثر من خمسين ألف ليرة سورية، وتقاضى سلوم حداد عن مسلسل شجرة النارنج في الفترة نفسها نحو ستين ألف ليرة سورية. وكانت كذلك آنذاك مبالغ كبيرة لكن أبدا ليس بالمقارنة مع ما يتقاضاه الفنان اليوم عن مسلسل من إنتاج الشركات الخاصة في سورية هذا إن لم نقارنه مع ما يتقاضاه الممثل من شركات الإنتاج في مصر أو الخليج، إذ زاد أجر جمال سليمان مثلا ليصل إلى مليون ونصف جنيه مصري عن مشاركته في الأعمال المصرية، وهو ما يصل إلى 12 مليون ليرة سورية، وهو فعليا أغلى أجر لفنان سوري، وازداد أجر سلوم حداد ليصل إلى عشرة ملايين ليرة سورية في إحدى المسلسلات السورية.

واليوم ورغم تضارب الأرقام والأجور وتكتم الفنانين عن البوح فإن الأرقام تتداول حول أجورهم، وتصل مجلة الاقتصادي ومن خلال لقاءاتها مع فنانين وشركات إنتاج ومهتمين إلى تصنيف الفنانين الأغلى أجرا في سورية وخارجها من حيث الرقم الذي وصلت إليه أجور هؤلاء الفنانين حتى وإن لم تستقر عليها:

جمال سليمان الأغلى أجرا بين الفنانين السوريين الذكور بأجر وصل إلى 12 مليون ليرة سورية عن العمل في مسلسل حدائق الشيطان، يليه من الفنانين كل من أيمن زيدان وبسام كوسا وعباس النوري وتيم حسن وسلوم حداد بأجر وصل إلى عشرة ملايين ليرة سورية للعمل الواحد، ثم الفنان الشاب مصطفى الخاني الذي تميز بدور «النمس» في مسلسل باب الحارة الشهير، بأجر وصل في العقود الجديدة إلى ما بين (10و11) مليون ليرة سورية بحسب اتفاقه الجديد مع شبكة «ام بي سي» والعرض الذي تلقاه مؤخرا المخرج والمنتج نجدت أنزور صاحب شركة بانة للإنتاج الفني، ولذا فإن النمس مرشح لنيل المرتبة الثانية أو المنافسة على الأولى في العام القادم في حال لم تحصل قفزات في أجور زملائه الآخرين.

على صعيد الفنانات تصدرت قائمة أغلى الأجور الفنانة سولاف فواخرجي بمبلغ وصل عشرة ملايين ليرة سورية، تلتها بقليل الفنانة جومانة مراد بأجر تراوح بين 7 و10 ملايين ليرة سورية ثم الفنانة أمل عرفة بمعدل خمسة ملايين ليرة سورية عن العمل الواحد.

وخلافا لما يظنه الكثيرون فإن الفنانين منى واصف وخالد تاجا لا يتمتعان بأجور مرتفعة بل هي تتراوح بين 3ـ 5 ملايين ليرة في أحسن الأحوال، وخلفهما يأتي طبعا جيل الفنانين المخضرمين من الرعيل الاول.

ونقلت المجلة عن لجنة صناعة السينما في سورية والتي تتجمع لديها كشوف شركات الإنتاج الفني المسجلة فإن نحو 400 شركة مسجلة انسحب منها بداية العام 2010 نحو 80 شركة بسبب عدم جدوى العمل والخوف من المغامرة كما أفادنا خبراء اللجنة، والأهم من ذلك أن 20 شركة تقريبا من أصل ال 320 شركة المتبقية هي التي تعمل على الأرض وبشكل شبه سنوي.

وتصف الفنانة نسرين طافش التضارب في أجور الفنانين بأنه مماثل لما يحصل في سوق الخضار، لأن كثيرين من باعة الخضار تحولوا إلى منتجين، ويؤيدها في هذه الفكرة الفنان أيمن رضا والذي يرى أن رفع أجور الفنانين السوريين لم تستند إلى معايير منطقية في ظل فورة شركات الإنتاج التي شهدتها سورية قبل عدة سنوات ثم أدى تراجع هذه الفورة إلى هبوط في الأجور حتى الثلث تقريبا كما يقول رضا.

بينما يرى المنتج والفنان فراس إبراهيم أن شركات الإنتاج تضطر لحشد كل النجوم حتى تقدم عملا متكاملا، أما في مصر فالنجم يأخذ 50٪ من ميزانية العمل والباقي لفريق العمل أما عندنا فالنجم يأخذ 5٪ والباقي لفريق العمل.

من المتفق عليه أن العام 2000 كان بداية الانقلاب في أجور الفنانين السوريين والوصول إلى الأجور التي وصلت إلى عشرة أضعاف أولا ثم عشرين ضعفا عما كانت عليه، لكن الوسط الفني يتداول روايتين عن المبادر لهذه التعرفة الجديدة فمن قائل أنها بدأت مع جومانا مراد والتي تعترف بأنها كانت وراء ارتفاع أجور الفنانين حين تقاضت أعلى أجر في مسلسل «الهروب إلى القمة».

وثمة رواية انها بدأت مع الفنان بسام كوسا حين رفع أجره إلى مليوني ليرة سورية في مسلسل «ليالي الصالحية».

يعود هذا إلى سياسات إنتاجية شحيحة، وإلى ضعف في الثقافة الإنتاجية والتسويقية، التي يفترض أن تتزامن مع تلك النهضة التي تشهدها الساحة العربية في جميع المجالات وخصوصا في مجال التسويق الفني، وهذا حسب رأي الكثيرين من المنتجين والقائمين على العملية الدرامية في سورية.

وهنا يزداد العراك بين الفنانين والمنتجين على الأجور والتي يجب أن تزداد بشكل طردي مع تزايد المبيعات للعمل الفني من قبل المحطات الفضائية.

ويأتي هذا الخلاف عند المقارنة مع الفنانين المصريين إذ يتقاضى يحيى الفخراني ونور الشريف ويسرا ثلث ميزانية العمل الذي يلعبون بطولته فالفنان يحيى الفخراني حسب مصادر مصرية تقاضى ما يعادل 40 مليون ليرة سورية عن مسلسل ابن الأرندلي، بينما لاتزال ميزانية الأعمال السورية المعاصرة في الحد الأدنى، فالعمل الواحد لا تتجاوز ميزانيته سقف الـ 60 مليون ليرة سورية، أما الأعمال التاريخية قد تتجاوز الـ 100 مليون ليرة.

هل يتفوق «النمس» على جمال سليمان أجرا الموسم المقبل

كونوا معنا

بعيداً عن أنصاف الحلول

مرت صدمة ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية الشتاء الحالي بخطة حاذقة، قضت بجذب انتباه وسائل الإعلام والرأي العام معها إلى موضوع آخر أكثر حساسية. إذ تركّز الجدل طيلة تلك الفترة حول التلويح برفع الدعم عن مصادر الطاقة. وفي زحام ذلك اللغط والجدل الدائر والاعتراض والصراخ، تم تمرير رفع سعر صفيحة البنزين مئة ليرة دون أن يكترث لها أحد. فالناس، ونحن منهم، ركضنا وراء الشبح المخيف، «المازوت والغاز»، متوسلين الرأفة فيهما. فتم في النهاية إبلاغنا، بطي الموضوع مؤقتا، وإعادة النظر في صيغة أخرى لمجابهتنا به لاحقا بأسلوب آخر، أكثر انسجاما مع منطق اقتصاد السوق الاجتماعي.

عندما هدأ روعنا من أفول ذلك الشبح، تنبهنا إلى حجم الكارثة التي حلت بمحفظتنا النقدية، إذ انها فقدت فعليا ما لا يقل عن 30٪ من قدرتها الشرائية التي كانت تمشي بالأصل على ساق واحدة. فكيف سيكون الحال بعد أن امتصت موجة الغلاء أكثر من ربع رواتب ذوي الدخل المحدود؟.

مع إطلالة العام الجديد، طمأننا السيد وزير المالية بخطوات مؤثرة بالدخل، مشددا على ضرورة أن يترافق أي رفع لأسعار مصادر الطاقة مع زيادة الرواتب والأجور. مذكرا بان دعم مادة المازوت لوحده يشكل عبئا على الموازنة العامة قدره 10 مليارات دولار، الأمر الذي تعجز أي دولة منتجة للنفط على تحمله».

وفي الواقع فقد تم رفع أسعار مصادر الطاقة بشكل «غير رسمي» منذ بداية العام الحالي دون أي اعتراض من المواطن، تجلت بفقدان مادتي المازوت والغاز، وقبوله صاغرا، وفق «منطق السوق» بأن يدفع حتى كتابة هذه السطور، ثمن اسطوانة الغاز، إن توافرت له، ما بين 250 و350 ليرة، في غياب شبه تام للمازوت عن السوق، إثر إغلاق نحو اربعمائة محطة توزيع في سورية، وارتباك وتقصير في تزويد العاملة منها، وليبلغ سعر مبيعه من قبل الموزعين، إن توافر، 12 ليرة لليتر. وهكذا يعتاد المواطن المغلوب على أمره على هضم السعر الجديد قبل أن تعلنه الحكومة رسميا، وربما ستجد نفسها في حل من أي تعويضات لاحقة.

والسؤال: أليس مجديا التفكير في بدائل أخرى للطاقة، كتشجيع التدفئة على مخلفات عصر الزيتون التي شهدت توسعا ملحوظا في استخدامها في محافظة إدلب، هذا الشتاء، بعد إقامة مصنع لتجفيفها وضغطها، وتغليفها ضمن أكياس نايلون؟

ثم إذا كانت سلة الدعم الحكومي لجميع السلع تكلف نحو ألف مليار ليرة بالعام، وهذا رقم يشكل نصف الناتج المحلي السنوي، يكفي لو وزع بشكل منصف على كل رب أسرة أن يرفع القدرة الشرائية للفرد إلى مستويات تسهم في تنشيط دورة الاقتصاد الكلي، وتمكن الحكومة من رفع الدعم عن جميع السلع، دون التسبب في أي أزمات، وبعيدا عن أنصاف الحلول. نأمل ذلك ولكن والحق يقال فقد حدثنا السيد الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عندما كنا في قيينا بأننا وأحفادنا سوف ندعو له على القرارات التي اتخذها ومنها صفيحة المازوت والغاز وغيره، وغيره كثير الله يخلي لنا الدردري وكل الأدراء في حكومتنا العتيدة.

هدى العبود

شاميات.. عالسريع

شركة خاصة تعرض استثماراً في القناة الثانية بالتلفزيون

أكدت مصادر في الشركة المتحدة «UG» أن الشركة تقدمت بعرض يتضمن دراسة تفصيلية لاستثمار القناة الثانية، بعقد مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. وقالت «الخبر» ان العرض يتضمن قيام الشركة بإنتاج برامج القناة وموادها، وتتحمل تكاليف الإنتاج، على أن يقوم الكادر الحالي الموجود على ملاك القناة «من موظفي الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون». وأن يكون بث القناة أرضيا وليس فضائيا، وعلى التردد الحالي للقناة، علما أن بث القناة يقتصر حاليا على أربع ساعات يوميا، بعد إطلاق قناة الدراما، التي حظيت بالاهتمام وبالكوادر والميزانيات التي كانت تنفق على القناة الثانية.

استثمار موقع سورية في الربط الطاقي مع الدول العربية

جهاد تركي

أوصى المؤتمر الوطني للطاقة الذي اقيم في دمشق أخيرا، باستثمار الموقع الاستراتيجي لسورية لنقل وعبور مصادر الطاقة الهيدروكربونية والكهربائية والمتجددة من خلال الربط الطاقي مع الدول العربية والإقليمية الصديقة وإعادة هيكلة الإطار التنظيمي وحوكمة قطاع الطاقة من خلال تطبيق مبدأ الاستقلالية الاقتصادية والوصول إلى حالة التوازن في أسعار حوامل الطاقة. ودعا المشاركون إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في جميع المجالات وتقليص الهدر الطاقي ونشر الوعي المجتمعي لدعم ذلك وتعزيز البرامج الخاصة للحد من التزايد السكاني من أجل الحفاظ على الموارد المتاحة وتخفيض المصروف الطاقي إلى حده الأدنى في شركات إنتاج النفط وصناعته وتوزيعه وشركات توليد الكهرباء.

سوق مدحت باشا.. عبق التاريخ والمشغولات الشرقية

سوق مدحت باشا في دمشق وسمي بسوق الطويل أيضا أنشئ عام 1878 في عهد والي دمشق (مدحت باشا)، ويمتد فوق الشارع الروماني الشارع في قلب دمشق القديمة ومواز لسوق الحميدية الشهير، وهو من أعرق أسواق دمشق القديمة ومن الاسواق الشرقية المهمة، مسقوف في الجزء الأول منه ولمسافة كبيرة ويخترق المدينة القديمة من باب الجابية إلى باب شرقي ويتفرع منه أسواق متخصصة كثيرة مثل سوق الحرير، سوق البزورية، سوق الخياطين، سوق الصوف وغيرهم، ويوجد فيه العديد من الخانات الاثرية القديمة والمساجد مثل قصر النعسان ومكتب عنبر.

وفي الجزء المكشوف من سوق مدحت باشا وقبل باب شرقي الاثري يوجد العديد من الكنائس العريقة والمهمة مثل كنيسة حنانيا والتي تعود للعصر البيزنطي. وفي وسطه تقريبا (مئذنة الشحم) والمصلبة وتلة السماكة، وتمتد على جانبي السوق المحلات والحوانيت ذات الاقواس والخانات الاثرية التي تحولت في داخلها حاليا إلى محلات ويشتهر سوق مدحت باشا ببيع الصناعات النسيجية، لاسيما العباءات الرجالية، الكوفيات، الأقمشة الحريرية، الشراشف، الديباج، المشغولات النحاسية، الموزاييك، المصدفات والسيوف والمصنوعات والمشغولات الشرقية الدمشقية الشهيرة.